الإصلاحات في الحجاز(*)

رافيك موسى

ترجمة: النور فيزولين

مرت سنتان فقط على إعلان الملك عبدالعزيز نفسه ملكًا على الحجاز (جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ/ يناير عام ١٩٢٦م)، إلا أن أعمال البناء الداخلي اتخذت مدىً يستحق التقدير. كان الشريف حسين، في وقت حكمه، مصدرًا وحيدًا للسلطة في الحجاز، وفي الوقت نفسه مشرِّعًا، ومنفِّذًا، وقاضيًا، بحيث لم يكن نشاطه ظاهرًا للعيان. والحقيقة أنه في الأيام الأولى بعد قيام الثورة العربية الكبرى (شعبان ١٣٣٤هـ/ يونيو عام ١٩١٦م) تم إنشاء مجلس الوزراء، وتم توزيع الوظائف الإدارية بينهم، لكن بقي كل ذلك حبرًا على الورق فقط. أما في الواقع العملي، لم يكن هناك وزراء، ولا إدارات. بقيت مؤسستان وحيدتان على قيد الحياة، وهما المحجر الصحي، والجمارك بجدة، ويعود سبب ذلك فقط إلى كونهما على ارتباط مع أهم مصادر دخل المملكة الحجازية. لم تكن في الحجاز دوائر منتخبة من قبل الشعب (حتى مجلس

(*) نشر هذا البحث باللغة الروسية في: مجلة مُفوَّضية الشَّعب للشُّؤون الخارجية العدد الأول، موسكو ١٩٢٨م، ضمن سلسلة "الحياة الدولية" التي تنشرها هذه المجلة.

الشورى قد توقف عن عمله، الذي شُكِّل في أيام الثورة). طبعًا، كانت هناك المحاكم الشرعية، لكنها لم تؤدِّ وظيفتها على الوجه المطلوب. لم يُدخِل الملك عبدالعزيز تغييرات جذرية في هذه المجالات كلها فحسب، بل يمكن القول إنه أوجد، ولأول مرة، جهازًا إداريًا للبلاد، ومؤسسات تمثيل مختلفة، وكذلك أصلح الهيئات القضائية إصلاحًا جذريًا.

قام الملك عبدالعزيز بخطوات أولى في مجال الإصلاحات أثناء حصار جدة، فقد أنشأ في مكة المكرمة "المجلس الأهلي" المكون من ممثلي سكان مكة، فأخذ ذلك المجلس ينظر في بعض الأمور التي قدمت إليه. كذلك قام الملك عبدالعزيز بإصلاحات أخرى، مثل إنشاء أجهزة الإدارة الذاتية بالمدن بعد دخوله جدة وإعلان نفسه ملكًا على الحجاز، لكن طابع هذه الإصلاحات كان غير كامل حتى ٢١ صفر ١٣٤٥هـ (٢١ أغسطس عام ١٩٢٦م)، حينما تم نشر "التعليمات الأساسية" للمملكة الحجازية التي تمثل إلى حد ما دستورًا يحتوي على منهج عملي لكل دائرة إدارية في الحجاز، وكذلك يحدد برنامجًا إصلاحيًا متكاملاً لهذه البلاد.

انتقد بعض الصحافيين المصريين، الذين فُتنوا بالديمقراطية الأوربية، الملك عبدالعزيز بأنه أقام حكمه ونفوذه من خلال "التعليمات الأساسية"، لأن المادة الخامسة من "التعليمات" تنصُّ على "أن تكون إدارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز..."، وبأن الأوضاع في الحجاز لم تتغير نهائيًا مقارنة بعهد الحسين. إلا أنه يجب أن

نشير إلى أن نهاية المادة نفسها تدل على أن "جلالته مقيد بأحكام الشرع الحنيف"، وهذا يتطابق مع روح العقيدة الإسلامية، التي تسعى إلى إقامة العلاقات الديمقراطية التقليدية القديمة الأولى التي كانت موجودة وقت ظهور الإسلام في صفائه الأول. يصعب التنبؤ بالقدرة على إعادة الأوضاع في الحجاز إلى ما كانت عليه في القرن السابع الميلادي [القرن الأول الهجري]، وتطبيقها على الحجاز في الوقت الحاضر. وعلى كل حال، فإن تقييد سلطة الملك بقوانين الشريعة الإسلامية في منطقة نجد، والحجاز، وتطبيق الشريعة الإسلامية فيها، ليس كلامًا فقط، بل كان واقعًا، وعلاقة الملك ليست فقط بزعماء القبائل، بل بعامة الناس الذين كان لهم إسهام في السلطة، ونقل هذه العلاقات الآن بكاملها إلى الحجاز، ولو على شكل شبيه بما في نجد، سيمثِّل تقدمًا كبيرًا مقارنة بعهد الحسين.

تشبه صحيفة "أم القرى" - وهي صحيفة شبه رسمية للدولة - استعادة النظام السياسي بما كان قائمًا في عهد الرسول وخلفائه الراشدين، وأوردت عددًا من حالات ملموسة عقد الملك فيها اجتماعات، وشكَّل الهيئات وأشرك فيها ممثلي الدوائر السكانية المختلفة. وقد نال هذا الأسلوب بعد إصدار التعليمات الأساسية موافقة أغلب الناس، وتقضي هذه التعليمات بتشكيل عدد من الهيئات الاستشارية من ممثلي الشعب. وبهذه الصورة، يحتل مجلس الشورى مكان الصدارة، لدى الملك ونائبه. كما شكل الملك محليًا مجالس

نواح في مراكز ومجالس قبلية لدى القبائل، وأنشأ مؤسسات بلديةً بالمدن ورؤساء بلديات لحل مشكلات المواطنين البلدية.

واضح تمامًا أنه لا يُشرك كل السكان في هذه الهيئات، وإنما يشرك "ذوي الفضل والخبرة" فقط، ومن بينهم كبار التجار وأصحاب العقارات.

ويحدد الدستور تشكيل الجهاز الإداري إلى جانب الهيئات الاستشارية، ويترك الملك السلطة العليا بيده، ويساعده في ممارستها نائبه العام. كذلك تحدد التعليمات ستة فروع إدارية تُعطى للمديرين وهم على مستوى وزراء، وتحتوي بعض هذه الإدارات في ملاكها على أقسام تتمتع بنوع من الاستقلالية، فمثلاً يُشرف النائب العام نفسُه على إدارة الشؤون الداخلية، التي تضم فروع البريد والبرق والصحة، ويقام نظام تخضع به الهيئات المحلية لمراكزها وفقًا لمقامها.

يطابق النظام المحلي النظام المركزي، وتقضي التعليمات الأساسية بتقسيم البلاد إلى مديريات، والمديريات إلى نواح. وتنشأ المجالس الإدارية في المديريات، وتكوّن من كبار موظفي المديريات، تحت إشراف قائمقام.

أكثر أقسام التعليمات أهمية – بلا شك – هو قسم خاص بمسائل التفتيش والمراقبة. لا يقصد هنا مراجعة نشاط مالي لهيئات ما فحسب (يكلف بهذه الوظيفة ديوان المحاسبة الخاص)، بل مراقبة النشاط العام لكل الدوائر، وذلك "لضمان سير وتنظيم الأمور" (المادة السادسة والأربعون).

هذا هو المحتوى العام لأهم وأول وثيقة تشريعية للملك عبدالعزيز، وهي وثيقة لا تكمن أهميتها في محتواها العملي، بل في أفكارها الرئيسة التي وضعت في أساس الوثيقة. تحدد هذه الأفكار الرئيسة ذلك الفارق الجوهري الذي يميز الحجاز في عهد الملك عبدالعزيز من الحجاز في عهد الهاشمي، وقد انحصر في التالي:

١ - الحجاز أصبح يدار على أساس القواعد القانونية المعروفة (حكم الشريعة) وتقيّد سلطة الملك بالشريعة.

٢ - اشتراك السكان في حل المسائل الحكومية والبلدية في شكل استشاري.

٣ - قيام نظام الإدارة المركزية والمحلية.

٤ - وجود رقابة مركزية منظمة على نشاط الهيئات.

٥ - وظيفة الموظف هي خدمة الدولة.

هذا هو البرنامج الأولي للملك عبدالعزيز، ولننظر الآن كيف يتم تطبيق برنامجه على الواقع.

بعد إصدار التعليمات، تبع ذلك عدد من المستحدثات التشريعية، التي وسعّت وعمّقت التعليمات. للتمثيل على ذلك يمكن أن ننظر إلى مرسوم إنشاء مجلس الشورى الصادر في (١٤ المحرم ١٣٤٦هـ) ١٤ يوليو من عام ١٩٢٧م(*)، الذي عمّق

(*) الأمر الملكي صدر في ٩ محرم ١٣٤٦هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٢٧م، أما التاريخ المذكور أعلاه فهو تاريخ افتتاح الملك عبدالعزيز لجلساته. (المحرر).

تلك الفكرة في التعليمات، حيث يؤكد ويقوّي الطابع النيابي لهذه الدائرة، في الوقت الذي يقضي فيه بدخول كل كبار الموظفين إلى جانب ممثلي السكان في مجلس الشورى. ويحدد المرسوم الجديد عدد الأعضاء الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة بأربعة، أما الأعضاء الأربعة الآخرون، فيتم تعيينهم من قبل الحكومة أيضًا ولكن بمشاورة "أهل الفضل والخبرة". في الواقع، يتم انتخابهم. فمثلاً، حصل مثل هذا في السنة الجارية، حيث تم انتخاب أعضاء مجلس الشورى، الذين ينتخبون، باقتراع سري في مجلس من ١٣٠ عضوًا من "أهل الفضل". حضر المجلس سكان مكة فقط، وشرح الملك أنه يرغب في مشاركة كل السكان في الانتخابات، لكن ذلك كان مستحيلاً في هذه المرة. يجدد نصف أعضاء مجلس الشورى سنويًا. وثمه نقطة مهمة جدًا، يجب أن يكون عضوان من الأعضاء الأربعة الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة ممثلين لنجد. وبهذه الصورة يكون مرسوم إنشاء مجلس الشورى هو وثيقة حكومية أولى، تعكس العلاقة بين الإقليمين، وهي علاقة تحمل طابع الاتحاد الحقيقي.

يحدد المرسوم اختصاصات مجلس الشورى، وينسب إليه بصورة رئيسة المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية، وكذلك يقدّم له حق المعالجة التحضيرية لكل مشاريع الأنظمة والمواضيع. كما يبدو، لم يعط لمجلس الشورى حق المبادرة التشريعية، إلا أن له الحق في لفت نظر الحكومة إلى أي خطأ يقع في تطبيق الأنظمة. وفي حالة رفض من طرف المجلس لمشروع

قدمته الحكومة، تقوم الحكومة بعرض المشروع نفسه مرة ثانية، ولكن بتعليلات أكثر تفصيلاً. وفي حالة أنه لم يتم التمكن من إزالة الاختلافات، تُحل المسألة من قبل الملك. يتطلب حل مسألة ما في المجلس الأغلبية المؤهلة، وهي تعادل الثلثين من الأعضاء.

بدأ مجلس الشورى أعماله في دورته الحالية في يوليو من عام ١٩٢٧م (المحرم من عام ١٣٤٦هـ)، وقام في فترة وجيزة بعمل كبير في بحث مختلف أنواع القوانين وإعدادها. أما فيما يتعلق بالمجالس النيابية المحلية (مجالس النواحي والقرى والقبائل) فقد حددتها التعليمات الأساسية، لكنها لم تشكل بعد في أي مكان، كذلك لم يُجرَ تقسيم البلاد إلى مناطق إدارية (سيتم معالجة هذه المسألة فيما بعد في هذه المقالة). لكن وجد نظام الإدارات الذاتية بالمدن (كذلك صدر في يوليو من عام ١٩٢٧م/ المحرم من عام ١٣٤٦هـ)، الذي لا يحدد تفاصيل وظائف المجالس العمومية البلدية، والبلديات ورؤسائها فحسب، بل يحدد صلاحيات بعض موظفيها ووظائفهم. وعلى وجه العموم، تعطى للإدارات الذاتية بالمدن صلاحيات واسعة في إدارة اقتصاد المدن وتنظيمه، وكذلك الحق في إصدار الأنظمة اللازمة، وجباية الرسوم والضرائب في المدن. أما مسألة تكوين البلديات فغير واضحة إلى حد كبير، وكأن النظام يرى إمكانية تعيينهم من قبل الحكومة، ولم يحدد النظامٍ الجديد المتعلق بالإدارات الذاتية بالمدن هذه المسألة إطلاقًا.

يلجأ الملك عبدالعزيز أيضًا إلى عقد مجالس عامة للمواطنين لمناقشة بعض الإجراءات. فمثلاً، تم عقد مجلس واسع في ٥ أغسطس من عام ١٩٢٧م (٧ صفر ١٣٤٦هـ) بمدينة مكة، نُوقش فيه عدد من المسائل المهمة (التربية الدينية، المساجد، الأوقاف)، وشكلت اللجان الخاصة لدراسة المسائل المناسبة لها. وعقد مجلس مماثل في نهاية سبتمبر (بداية ربيع الآخر) بجدة، حيث عرض الملك أهم مهمات النشاط الحكومي في أقرب وقت، وأشار إلى ضرورة تحرِّي أحكام الشريعة بصرامة، وعرض للسكان توجيه شكواهم وعرائضهم إليه مباشرة.

تبدو كل عناصر تمثيل السكان في الإدارة ضئيلة للوهلة الأولى، إلا أنها تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، مقارنة بعهد الشريف الحسين، حينما كان يُبعد تمامًا أي إشارة إلى إمكانية مشاركة السكان في حل مسائل الدولة. يعد تشكيل الجهاز الحكومي خطوة كبيرة مقارنة بالفترة نفسها، كما أشرنا سابقًا، إذ لم يكن موجودًا في عهد الحسين، حيث كان هناك عدد من الموظفين فقط، وهم يتبعون الملك في أتفه المسائل، حتى لقد كان الملك علي يحدد رواتب الميكانيكيين الذين يعملون في ورش الإصلاح الحكومية. أما الملك عبدالعزيز فعلى العكس، لا يهتم بالأمور التي لا أهمية لها، وشكل جهازًا متناسقًا، وفي الوقت نفسه جهازًا مقتصدًا وقابلاً للعمل لإدارة شؤون الدولة.

جهاز الإدارة المركزي:

يحدد نظام التعليمات الأساسية ستة فروع إدارية: الشرعية (للشؤون الدينية، وتقع تحت إشرافها الدوائر القضائية أيضًا)، والأمور الداخلية (ويدخل في اختصاصها الصحة، والبريد، والبرق)، وأمور المعارف العمومية، والأمور المالية، والأمور الخارجية والأمور العسكرية.

يشرف المديرون على هذه الفروع، بحيث يشرف على الشؤون الداخلية النائب العام للملك في الحجاز فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وعلى العسكرية الملك نفسه.

ملاك الدوائر الحكومية قليل جدًا، وينحصر غالبًا في الدوائر الوظيفية، لا في الجهاز الإداري الذي ليس له فروع محلية، وتدار هذه الدوائر من مكة مباشرةً. كان هناك استثناء للمصلحة المالية التي لها فروع في أهم المراكز (جدة والمدينة... إلخ) لأسباب ذات طابع عملي. وبهذه الصورة، أجرى الملك عبدالعزيز تقسيمًا صارمًا وتخصيصًا للفروع الإدارية المختلفة. وإلى جانب ذلك، اتخذت تدابير لتوحيد نشاط الحكومة أيضًا، ووفقًا لمشروع أولي، كان يفترض إجراء هذا النوع من التوحيد في مجلس الشورى، الذي يصبح في آن واحد دائرة حكومية عليا. لكن وفقًا لمرسوم أخير، أصبح مجلس الشورى مفوضية الشعب، أما مسألة توحيد نشاط الحكومة فقد نالت صيغة أخرى. تفيد صحيفة "أم القرى" أنه تمت الموافقة على مشروع تشكيل اللجنة التنفيذية، التي ستتكون من رؤساء الإدارات المركزية. وبهذه

الصورة، كما يبدو، يؤسَّس شيء شبيه بمجلس الوزراء لتنسيق نشاط الحكومة وتوحيده. على أي حال، لم ينشر بعد مرسوم خاص في هذا الشأن.

محليًا تتطابق المجالس الإدارية، في ملاكها كل كبار الموظفين بالمديريات مع اللجنة التنفيذية، كما حدد ذلك النظام. صدر في ١٤ سبتمبر من عام ١٩٢٧م (١٨ ربيع الأول ١٣٤١هـ) مرسوم لإنشاء المجالس من هذا النوع في جدة والمدينة. وهذا - كما يبدو - خطوة أولى نحو إعادة تنظيم الإدارة المحلية على مبادئ حددها النظام؛ لأن التنظيم الإداري للحجاز في الأمور الأخرى حافظ على شكله المختل الذي تميز به في عهد الحسين. وفي الواقع، لا يوجد حتى الآن تقسيم للبلاد إلى المديريات والنواحي المشار إليها في النظام الجديد. في كل مركز كبير إلى حد ما (مثل ينبع، والطائف، والوجه، بغض النظر عن جدة والمدينة) يوجد موظف حكومي يحمل لقب أمير، وله صلاحيات شبيهة بصلاحيات رئيس ناحية، يشرف على بلدة ونقاط مأهولة صغيرة قريبة منها، وكذلك على البدو الذين يعيشون في ضواحي البلدة. تتبع القبائل الرحل الرئيسة لمكة مباشرة. سلطة هؤلاء الموظفين الحكوميين غير متساوية. يتمتع المأمورون الذين يحكمون المراكز الكبيرة إلى حد ما بقدر أكبر من الاستقلالية والصلاحيات. مثلاً: أمير المدينة هو أحد أبناء الملك عبدالعزيز. كذلك يتمتع المأمور الحكومي بجدة بوضع خاص، وهو الذي يحمل لقب قائمقام، وله صلاحيات واسعة إلى درجة أنه يمكن عده نائبًا عامًا للملك

في مقاطعة جدة. وهو يشرف على نشاط كل الدوائر الحكومية المحلية، وتمرّ كل الأوامر الصادرة من المصالح إلى دوائرها من خلاله. ويرجع سبب ذلك إلى مكانة خاصة تحتلها جدة؛ كونها مركزًا فيه أكبر احتشاد للأجانب ومقرًا للقنصليات.

وبهذه الصورة، يسود عدم التجانس في تنظيم الإدارة المحلية إلى الآن، والذي سيزول فقط بعد إجراء تقسيم البلاد إلى المديريات والنواحي التي حددتها التعليمات الأساسية.

الشؤون الداخلية:

أول ما يلفت انتباه كل زوار الحجاز وما تشير إليه الصحف بالدرجة الأولى، هو النظام والأمن التام في الحجاز. كان السفر إلى الحجاز في السابق (في زمن الهاشميين وفي زمن الأتراك) مصحوبًا بالمخاطر، حيث كان شيء من الأمن متوافرًا في المدن فقط، لكن خارج المدن كان الزوار يتعرضون للهجوم بسهولة. في غضون ذلك، كان لمسألة الأمن في الحجاز أهمية عظيمة، ويرجع سبب ذلك إلى وصول عشرات آلاف من الحجاج إليها من جميع أنحاء العالم. كانت عمليات سلب الحجاج وقتلهم ظاهرة عادية قبل الملك عبدالعزيز. تم في عام ١٩٢٤م (١٣٤٢-١٣٤٣هـ)، أي في السنة الأخيرة من حكم الحسين، سلب قافلة من الحجاج تعدادها ثمانية عشر ألفَ حاجّ. انتهت عمليات السلب والقتل هذه من وقت سيطرة الملك عبدالعزيز على الحجاز، والحقيقة أنه يبسط الأمن بحد السيف، لكنه توصل إلى ذلك

لأول مرة في تاريخ الحجاز بعد ألف سنة. لم تنته عمليات نهب الحجاج فقط، بل تقريبًا انتهت أعمال قتل الناس العاديين وأعمال السرقة كلها. مقابل هذا، يمكن قراءة بعض الأخبار في الصحيفة، وقد جاء فيها: إنه تم تسليم أشياء مفقودة أو أموال، ومنها مبالغ كبيرة إلى أصحابها. وجدير بالذكر أن هذه النتائج المدهشة لا يحافظ الملك عبدالعزيز عليها بقوة السلاح مثلما يحافظ عليها بهيبته الشخصية بعدّه حاكمًا قويًا لا يتوقف أمام شيء. في الواقع، قوات الشرطة عنده قليلة العدد إلا أنها تتمسك جيدًا بالنظام والطاعة، بالإضافة إلى ذلك فالقبائل الميالة للسلب تعرف جيدًا أنه بإمكان الملك عبدالعزيز أن يأتي في أي لحظة بجنوده من النجديين الذين سيهاجمون قراهم ويدمرون بيوتهم على رؤوسهم!

إلا أنه يجب أن نشير إلى أن الملك عبدالعزيز لم يوقف عمليات السلب وهجوم القبائل على الحجاج بنظام القوة فقط، بل اتخذ عددًا من التدابير الإدارية أيضًا. كان البدو ينهبون الحجاج استنادًا إلى حقهم الإقطاعي في طلب دفع المقابل لمرورهم عبر الأراضي التابعة لهم. وإضافة إلى ذلك، كان هذا أحد أهم مصادر حياتهم، ولذلك حينما كانوا يحصلون على أموال كبيرة من الأتراك، ومن ثم من الشريف الحسين، كانوا يتوقفون عن النهب والسلب. لم يكن باستطاعة الملك عبدالعزيز القضاء على ذلك الحق الإقطاعي بصورة نهائية، إلا أنه حدّ منه وأخضعه لحق

الدولة. خصصت مبالغ مالية محددة ومسجلة بدقة للبدو الذين يمر عبر أراضيهم طرق قوافل الحجاج، ومقابل ذلك هم لم يتعهدوا بالمحافظة على النظام والأمن في أراضيهم فحسب، بل كانوا يتحملون مسؤولية ذلك برقابهم. طبعًا، لا يمكن مقارنة هذه المكافأة بما كان عليه دخل البدو سابقًا، لكن من جهة أخرى، تعوّض تلك الخسائر إلى درجة ما من خلال تضاعف الحج (نتيجة تعزيز الأمن)، وارتفاع الأجر على نقل الحجاج (وهذا ما يقوم به البدو بصفة عامة). كانت الغارات والنزاعات على المراعي، ومنابع المياه، والحدود وما يشابهها مصدرًا ثانيًا للاضطرابات، وقام الملك عبدالعزيز من بداية سيطرته على الحجاز بعمل كبير لتجنب كل ذلك، حيث لم يتم تخطيط حدود مناطق بعض القبائل فقط، بل تم تخطيط حدود بعض العشائر الكبيرة. عُقدت بين القبائل اتفاقيات خاصة من أجل المحافظة على السلام، وطي صفحات الأحداث السابقة الموجبة للثأر القبلي ونسيانها. عززت هذه الاتفاقيات من جانب الملك عبدالعزيز بتهديد القبائل المخالفة ومعاقبتها، وذلك في حالة عدم وفائها بالاتفاقيات المبرمة. وفي الوقت نفسه، يحاول الملك عبدالعزيز أن يتبع تكتيكًا حذرًا تجاه القبائل. كان الملك عبدالعزيز أثناء الحرب الحجازية - النجدية يجبي الزكاة في قسم من الحجاز الذي سيطر عليه، لكنها الآن لا تجبى عمليًا مع أنها لم تُلغ رسميًا.

بهذه الصورة، استطاع الملك عبدالعزيز أن يلجم القبائل عن طريق الجمع بين اتخاذ الإجراءات الإدارية السديدة

وإظهار السلطة القوية، واستعمال القوة والعنف ضد العصاة في أحيان أخرى. لم يتخذ الملك عبدالعزيز إجراءات لحماية الحجاج من أعمال النهب والسلب، بالمعنى المباشر للكلمة فقط، بل بالمعنى المجازي لكلمة النهب، من جانب بعض الموظفين المطوِّفين. كانت هناك أسعار محددة لتسديد خدمات مختلفة للحجاج في عهد الحسين أيضًا. لم يخفض الملك عبدالعزيز الآن تسعيرة تسديد خدمات المطوفين في بعض الحالات، بل مارس الرقابة الصارمة على أدائها. اتخذت من قبل الملك عبدالعزيز عدة إجراءات لحماية مصالح الحجاج، أقيمت المراقبة الصحية على مواقع إسكانهم، وشكلت لجنة لتقبل الشكاوى والعرائض. وأخيرًا، نُشِر في ٢٨ أكتوبر من عام ١٩٢٧م (٣ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ) نظامٌ عن حقوق المطوفين والتزاماتهم الذي ينظم لأول مرة نشاطهم.

بالدرجة الأولى تُنفّذ في صالح الحجاج إجراءات لها أهمية لدى سكان الحجاز أنفسهم؛ فلقد اتسعت مشاريع البناء مع تولي الملك عبدالعزيز الحكم، مثل تشييد مصانع تحلية مياه البحر في جدة بسبب انعدام المياه العذبة الطبيعية فيها (تم بناء مصفاة لتحلية مياه البحر في عهد الأتراك، والثانية في عهد الملك عبدالعزيز، والثالثة تشيد حاليًا)، وبناء مصانع للثلج (قد منع الحسين ذلك في وقته)، وتعبيد الطرق. ظهرت في عهد الملك عبدالعزيز السيارات، ولذلك تم تحسين الطرق بين مكة والطائف، وجدة والمدينة، وينبع والمدينة لحركة السيارات، وبسبب ذلك انخفضت المدة

الزمنية اللازمة للوصول إلى تلك المراكز بشكل كبير. تُجرى أعمال الإصلاحات الكبيرة في مكة (مخيمات لاستراحة الحجاج، ومساجد، وشوارع، وعين زبيدة التي تغذي مكة بالمياه... إلخ). وتُجرى أعمال تنقيب لحفر آبار ارتوازية، وقد حُفِرتْ بئر واحدة بمنًى، كما يتم تحسين وسائل المواصلات. وأُوجد عدد من المحطّات اللاسلكية الجديدة (في الحجاز، ونجد، والوجه، والطائف، وأبها). وخصصت مبالغ مالية لإنشاء محطات هاتفية أوتوماتيكية في مستقبل قريب بمكة وجدة، حيث سيتم نقل شبكة موجودة في الوقت الحالي إلى خط مكة – الطائف. وابتعث فريق من عمال البرق إلى فلسطين لتطوير مهاراتهم الفنية. ونُظّم اتصال بريدي بين مراكز مختلفة في الحجاز. وأخيرًا، انضم الحجاز إلى اتحاد البريد العالمي.

اتُّخذ عدد من التدابير الجوهرية أيضًا في مجال الصحة؛ إذ كان نشاط السلطات ذات الصلة بالصحة في عهد الحسين ينحصر في جباية رسوم المحجر الصحي من الحجاج، فأما الآن فيقوم فريق من الأطباء السوريين بعمل نَشِط في هذا المجال، إذ فتحت مستشفيات جديدة، ووسّعت المستشفيات الموجودة سابقًا، كذلك تم تحسين تنظيم العمل فيها. وأُدخل لأول مرة في الحجاز إحصاء طبي صارم، تُنشر ملخصاته أسبوعيًا في صحيفة "أم القرى". ويتضح من هذه الملخصات أن عدد مراجعات السكان للعيادات الحكومية في ازدياد مطّرد، يصل حاليًا إلى ألفي نسمة أسبوعيًا. ولا يشير ذلك إلى ازدياد نسبة الإصابات بالأمراض، بل يدل على أن الشبكة الطبية الحكومية شملت كل السكان. وبدأت في عام

١٩٢٧م (١٣٤٥هـ) تؤدي وظيفتها أقسام خاصة لأمراض العيون، وعلاج الأسنان، وأقسام أخرى. كذلك ازداد كثيرًا عدد المرضى الذين تعالجهم الدوائر المتعلقة بالمستشفيات. يتكون بناء عيادة قبول المرضى للفحص والإسعاف من مئة وعشرين سريرًا مُجهّزًا تجهيزًا جيدًا في مكة، وستفتتح لاحقًا عيادة مماثلة في جدة. ويستقدم الأطباء من الجنسيات المختلفة لمعالجة الحجاج من جنسياتهم نفسها.

التعليم العام:

تغير الوضع جذريًا في مجال التعليم؛ إذ ازداد عدد المدارس كثيرًا، حيث توجد حاليًا في مكة مدرسة ابتدائية وأربع مدارس تمهيدية، وفي جدة والمدينة توجد مدرسة ابتدائية ومدرستان تمهيديتان، وفي الطائف وينبع والوجه مدرسة ابتدائية واحدة، وفي ضواحي جدة ثلاث مدارس ابتدائية. يبلغ العدد في هذه المدارس ١٢٠٠ تلميذ. وستفتح قريبًا مدرسة للبنات بجدة. والتعليم مجاني، وإضافة إلى ذلك يحصل التلاميذ مجانًا على كتب دراسية، وتقدم لهم مساعدات طبية. والتنظيم بهذه المدارس فقير جدًا لا من وجهة نظرنا فقط، بل من وجهة نظر فن التعليم البرجوازي الحديث كذلك، حيث ينحصر بشكل رئيسي في دراسة الدين، والحساب والكتابة. لكن يجب ألا ننكر أن موقف الملك عبدالعزيز - بقطع النظر عن تمسكه الديني - أكثر تسامحًا في إدخال المواد الدنيوية إلى المدرسة من الملك الحسين. ولقد بدأ حاليًا تدريس اللغة الإنجليزية بالمدارس، وهو الأمر الذي كان يمنع في السابق منعًا باتًا، كذلك يسمح بفتح

الفصول الخاصة لدراسة اللغات الأجنبية. تحتوى مدرسة "عليا" (يمكن أن نطلق عليها ثانوية) الوحيدة في الحجاز على برنامج واسع، وتسمّى بـ"المعهد العلمي السعودي". يحتوي برنامجه إلى جانب المواد الدينية على مواد أخرى كاللغة العربية، والأدب، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، وكذلك العلوم الاجتماعية، ويتم التدريس على فترتين: الفترة الصباحية يدرس فيها (٢٨) تلميذًا، والفترة المسائية يدرس فيها (٤٠) تلميذًا. أما في مجال التعليم الخاص، فتوجد دورات لإعادة الممرضين ودورات مسائية لإعداد وتخريج القابلات تحت إشراف قابلة من مصر. وأنشئ مجلس للمعارف للإشراف على سير العمل التثقيفي، بحيث يتصف بمشاركة ما يسمى بـ"العنصر الاجتماعي" إلى جانب الموظفين الحكوميين، ويتم تعيين نصف نصاب المجلس حتمًا من "أهل الفضل لا من الموظفين الحكوميين". وظائف هذا المجلس واسعة جدًا، يدخل في اختصاصها: النظر في ميزانية إدارة المعارف، والمصادقة على تعيين وفصل المدرسين، والنظر في المناهج وأساليب التعليم في الحجاز، وإيجاد منهج تعليمي موحد للحجاز، واختيار الكتب الدراسية وترجمتها، ووضع التعليمات بالمدارس، وإعادة إعداد المدرسين.

أما فيما يتعلق بطرق التدريس، والجانب التنظيمي للعمل التثقيفي فقد أصدر الملك عبدالعزيز مرسومًا خاصًا يقضي بتشكيل لجنة علمية خاصة لإعداد المناهج، وطرق التدريس، وإنشاء معهد المراقبين والمفتشين لمراقبة المدارس الحكومية والأهلية.

هكذا هو واقع تنظيم المدارس والتعليم في الحجاز. أما فيما يتعلق بالتعليم غير المدرسي، فهذا النوع من التعليم غير موجود في الحجاز نهائيًا. الشيء الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه هو إنشاء مكتبة حكومية موحدة، تقوم على الكتب الوقفية التي كانت من قبل مجموعة في الأقبية وربما بقي بعضها على الرفوف قد أصابه الغبار. هذه الخطوة في غاية الأهمية؛ أولاً، لأنها أوجدت أولى المكتبات العامة في الحجاز، ثانيًا، قد يتم العثور على النسخ القيمة والنادرة من بين تلك الكتب الوقفية المتراكمة.

المالية:

توصل الملك عبدالعزيز إلى نجاحات كبيرة في مجال المالية أيضًا. لم تكن في عهد الملك حسين واردات ثابتة، ولا أي نظام في صرف النفقات. عاش الهاشميون على حساب ما كان باستطاعتهم الحصول عليه من الإنجليز أولاً، ومن الحجاج، والسكان ثانيًا. لم تكن هناك معايير ثابتة في فرض الضرائب، لم يكن هناك أي فرق بين خزانة الدولة والخزانة الخاصة بالملك الحسين. اشتهرت مضاربته بالعملة، حيث كان يرفعها ويخفضها وهو مستفيد من ذلك في جميع الأحوال. لا غرابة إذا علمنا أنه أخذ معه عند مغادرته جدة (التي لم تكن طواعية تمامًا) مبلغًا ماليًا طائلاً يعادل سبعة ملايين وخمسمئة ألف جنيه، دون أن يترك في الخزانة قرشًا واحدًا. بعدما سيطر الملك عبدالعزيز على جدة وجد نفسه أمام خزانة فارغة، وأمام ضرورة تسديد متأخرات للجيش

الهاشمي، حيث كان ذلك ضمن شروط دخوله جدة. ولا غرابة في أن الملك عبدالعزيز خلال السنة الأولى من دخوله على الحجاز كان في حالة حرجة جدًا، ومع ذلك، فقد استطاع الملك عبدالعزيز عن طريق اتخاذ عدد من التدابير السديدة، وعن طريق اقتصاد صارم أن يسيِّر شؤون دولته إلى موسم حج عام ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ)، فسدَّ كل الثغرات في ميزانيته، وكوَّن قاعدة مالية كبيرة لنشاطاته المستقبلية. وبالدرجة الأولى، كان من بين تلك التدابير، التي يجب أن نشير إليها إعادة تنظيم الجهاز المالي. في السابق، كان هناك صندوق خاص غير متعلق بخزينة الدولة (كل دائرة لها دخل)، ومن الطبيعي أنها لم تتخلَّ عن أموالها برضى، بل سعت لتركها عندها. أجرى الملك عبدالعزيز نظامًا لإدارة الشؤون المالية، حيث أُبطلت كل الصناديق الخاصة على الرغم من الممانعة العنيفة من قبل الدوائر، وأُنشئت خزينة مركزية حكومية، حيث تتوارد إليها كل الإيرادات، ومنها تستلم كل الدوائر ميزانياتها على مصاريفها. ثم حاول الملك عبدالعزيز تحديد ميزانيات الدوائر الحكومية المختلفة، وإلزامها اتباع محاسبة صارمة لإيراداتها ومصروفاتها. وأُعطيت لموظفين ماليين في المركز صلاحيات واسعة، ولم يكونوا يتبعون لأي سلطة أخرى ما عدا الملك، الأمر الذي أعطاهم الإمكانيات الكبيرة لمكافحة كل أنواع التطاولات على خزانة الدولة. وجدت حالات كانت المصلحة المالية فيها ترفض تخصيص أموال، على الرغم من قرارات الملك نفسه، إذ لم تلتزم هذه المخصصات حدودًا مقررة في الميزانية.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الرابع شوال ١٤٢٩هـ، السنة الرابعة والثلاثون
الدارة

توجد محاولات تمهيدية لإنشاء الميزانية الموحدة للدولة، وهو أمر جديد من نوعه بالنسبة للحجاز. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي تحديد وتثبيت مصادر الدخل. وفعلاً، ألغى الملك عبدالعزيز بصورة نهائية كل أنواع التعاملات غير الشرعية لابتزاز الأموال، وحاول تنظيم الضرائب الموجودة. والرسوم الجمركية هي أهم مصادر الدخل المنتظمة في الحجاز، وقد خفَّض الملك عبدالعزيز رسومًا جمركية على بعض البضائع. وأُلغِي الكوشان (أي رسم على كل جمل ينقل البضائع أو الركاب من جدة إلى مكة، وهو ثاني أهم مصدر دخل في الحجاز) على نقل البضائع من مكة إلى داخل شبه الجزيرة العربية. ويلي الرسوم الجمركية في الأهمية إيرادات المحجر الصحي بجدة، حيث رفع الملك عبدالعزيز رسوم المحجر الصحي من ٧٠ قرشًا مصريًا إلى ١٠٦. أما البريد، والبرق، ورسوم الدمغة، ورسوم الدعاوى والموروث وما يشابهها فهي من المصادر قليلة الدخل. لا توجد ضرائب مهنية، ولا تفرض الضرائب على التجارة. نظريًا، توجد الزكاة على المحاصيل الزراعية، لكنها في الواقع لا تجبى.

تمثل مختلف أنواع الرسوم التي وضعت على الحجاج والمعتمرين أكبر مصدر للإيرادات؛ إلا أن هذه الإيرادات تكاد لا تنصاع لمراقبة مسبقة ومرتبطة بعدد الحجاج والمعتمرين. وقد ذكرنا سالفًا أن الملك عبدالعزيز وضع هذه الضرائب في حدود مضبوطة وامتنع عن الابتزازات غير الشرعية لأموال الحجاج. كذلك توقفت المضاربة الفظيعة بالعملة، والتي كان يرجع سببها إلى عدم وجود عملة خاصة بالحجاز بل كانت

تتداول فيها العملة العثمانية الفضية والإنجليزية الذهبية. واتخذ الملك عبدالعزيز التدابير اللازمة لإدخال عملة خاصة به، ويتم حاليًا تداول سكك من النيكل في الحجاز وذلك بداية من عام ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ)، ويُنتظر وصول دفعة كبيرة من العملة الفضية التي تم ضربها في إنجلترا بطلب من الملك عبدالعزيز. وأخيرًا، يجب أن نشير إلى فصل خزانة الدولة عن الصندوق الخاص للملك عبدالعزيز.

إصلاح نظام القضاء:

يحتل الإصلاح القضائي مكانة مرموقة من بين إصلاحات الملك عبدالعزيز. فقد صدر مرسوم بتاريخ ١٩ أغسطس عام ١٩٢٧م (٢١ صفر ١٣٤٦هـ)، أدخل إصلاحات في نظام القضاء. بطبيعة الحال، كان النظام القضائي العثماني معمولاً به أثناء الحكم العثماني في الحجاز، وانحصر إصلاح الملك الحسين في إبطال ذلك النظام، ونتج عن ذلك تقديم عرائض لمراجعة القضايا صدرت عليها الأحكام القضائية منذ عقود، وكانت المحاكم تقبلها للمرافعة. ظلت الأمور خلال السنة الأولى من السلطة السعودية على ما كانت عليه في عهد الحسين، لكن مع وجود الفرق، حيث قلَّ الارتشاء والمماطلة، التي اشتهرتٍ بهما المحاكم في عهد الحسين إلى درجة كبيرة. أما حاليًا، فأدخلت التعديلات الجذرية إلى نظام القضاء نفسه.

يحدد المرسوم الجديد أنواع المحاكم التي تختلف فيما بينها باختصاصاتها. أولاً، أنشئت المحاكم المستعجلة، التي تنظر في المخالفات الصغيرة، والجرائم التي لا توجب

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الرابع شوال ١٤٢٩هـ، السنة الرابعة والثلاثون

الإضرار بالأعضاء (أي قطع اليد أو الرجل)، وكذلك القضايا المدنية التي لا تتجاوز الدعوى فيها (٣٠) جنيهًا. أنشئت المحاكم من هذا النوع في المراكز الكبرى: مكة، جدة، والمدينة. ثم تُنشأ في المراكز نفسها المحاكم الشرعية الكبرى للنظر في كل القضايا الأخرى التي هي خارج اختصاص المحاكم المستعجلة. أما في المراكز الكبيرة الأخرى فيوجد قضاة ينظرون في كل القضايا التي تُقدّم إليهم بقطع النظر عن طبيعتها. أخيرًا، تنشأ في مكة الهيئة القضائية الاستثنائية الخاصة، وهي المحكمة المستعجلة لقضايا البدو. يرجع سبب ذلك إلى حادثة طريفة حصلت عن قريب بدافع خاص في مسألة محاكمة البدو: ادعى أحد زعماء القبائل الحجازية، قبيلة حرب، أن محاكمة سكان الحجاز يحددها نظام أساسي للحجاز، أي بعبارة أخرى، يجب أن يحكم في قضايا البدو شيخ قبيلتهم بقطع النظر عن موضعهم، أما قائمقام مكة فكان يبرهن على أن البدوي يخضع لدائرة اختصاص هيئة قضائية أو سلطة تلك المنطقة التي هو على أرضها، وهذا يؤدي دورًا حاسمًا في مسألة محاكمته. أعطي حق حل هذه المسألة للملك، وقد تميَّزت سياسة الملك عبدالعزيز بالسعي إلى تقليل تطبيق حدود الحق الإقطاعي للبدو وإخضاعه لحق الدولة؛ ولذلك رفض الملك عبدالعزيز بحزم الاعتراف بخروج البدو عن سلطان الدولة، ووضع أمام البدو معضلة: إما التقاضي وفقًا لأعرافهم، ويحكم في قضاياهم شيوخهم، لكن في الحالة هذه هم لا يبرحون حدود أراضيهم، أما في حالة رغبتهم التنقل بحرية داخل أراضي

الدولة كلها فيجب أن يخضعوا لسلطة ولدائرة اختصاص تلك المنطقة التي هم فيها.

نتج عن ذلك التوصل إلى حل وسطي، ويتضح ذلك من مرسوم جديد: تنظر في كل القضايا التي تتعلق بالبدو المحكمة الخاصة، لكنها تدخل في شبكة المحاكم الحكومية العامة، وتخضع للأنظمة العامة التي تخص المحاكم، والقاضي يعيِّنه الملك (وعلى أي حال هذا لا يستثني إمكانية تعيين أحدٍ من شيوخ القبائل البدوية على هذا المنصب)، وسُحبت المسائل المتعلقة بالعقارات التي تنظر فيها المحاكم الشرعية من اختصاص هذه المحاكم البدوية. لم يحدد هذا المرسوم نظامًا جديدًا لنظام القضاء فقط، بل وحدَّد ترتيب المرافعة، حيث يسعى هذا المرسوم الجديد، قبل كل شيء، إلى الإسراع في المرافعة والقضاء على المماطلة. ولتحقيق ذلك، يُبسِّط القانون إجراءات المحاكمة، ويحدد بدقة مواعيد قضائية مختلفة (حسب ما تسمح به الشريعة).

يوجد في جدة كذلك المجلس التجاري إلى جانب الهيئات القضائية المشار إليها. أنشئ هذا المجلس في عام ١٩٢٦م (١٣٤٥هـ)، أي بمدة زمنية طويلة قبل الإصلاح القضائي. ومستقبل هذا المجلس مبهم إلى حد ما. وهذه هي التعديلات التي أدخلت في مجال المرافعة ونظام القضاء.

أما ما يتعلق بقانون الملكية، فالاستحداثات فيه قليلة. ومن المعلوم، أن الفقه الإسلامي مبني على الشريعة الإسلامية، لكن يوجد عدد من المذاهب في تفسير الشريعة الإسلامية.

كان قبل الملك عبدالعزيز يُنظر في القضايا على أساس مذهب تلك المدرسة التي ينتمي إليها الأطراف المتجادلة. إلا أن الملك عبدالعزيز ألغى تقيد القاضي بقواعد أحد المذاهب. وسمح للقضاة باتِّباع آراء أي مذهب واتباع ما يسمى بفهمهم الشخصي للشريعة. كلفت هيئة لتقنين الفقه بتصنيف مجموعة القوانين الشرعية، ووضع في أساس نشاط هذه الهيئة المبدأ نفسه، أي مبدأ توحيد المذاهب الأربعة.

انتزع الملك عبدالعزيز - في آن واحد مع إعادة تنظيم المحاكم من اختصاصها - وظائف التوثيق، ونقلها إلى مكاتب توثيق قائمة بذاتها، أنشئت في أهم المراكز. أما في المراكز الأقل أهمية، تُجمع واجبات القاضي والموثق بيد شخص واحد، لكنه يحمل هنا أيضًا طابع الجمع بين وظيفتين والواجبات القائمة بذاتها، في حين كانت وظائف التوثيق سابقًا تشكل جزءًا لا يتجزأ من عمل القاضي. ينظم عمل الموثقين نظام خاص ومفصل بدقة.

بصورة عامة، هذه هي أهم إصلاحات الملك عبدالعزيز. من التعداد وحده يتضح المدى الواسع الذي اتخذ نشاطه، والسرعة التي يجرى بها عمله. يتضح وضوحًا بينًا أن الغاية العليا من إصلاحاته هي تعزيز الإدارة في الحجاز، والتبيان لسكان الحجاز أن تغيير نظام الحكم لم يأتهم بخسارة، بل بالعكس هو مكسب لهم. لا غرابة في أن أغلب هذه الإصلاحات اتسمت بالطابع الاقتصادي(*)، ويرجع سبب ذلك

(*) هذا التفسير غير دقيق ويعكس ثقافة الكاتب، لأن الإصلاحات التي انتهجها الملك عبدالعزيز كانت شاملة، وهدفت إلى تحقيق المصلحة للجميع. (المحرر)

إلى كون التجار أكثر الطبقات التي تتمتع بقوة ونفوذ سياسي واقتصادي في الحجاز. ويحتاج الرأسمال التجاري إلى السلطة القوية التي تفرض - قبل كل شيء - النظام والأمن على طرق المواصلات. وهذا أول ما قام به الملك عبدالعزيز، وتلا ذلك ضبط، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري، وتحسين نظام القضاء، وإنشاء مكاتب التوثيق، ومكافحة المماطلة والارتشاء. وكل هذه الإجراءات هي بالدرجة الأولى في مصلحة الرأسمال التجاري. وهذا بصرف النظر عن الإجراءات لتخفيض الرسوم الجمركية، وإعطاء عنصر الأهلية الدور الحاسم في المجالس النيابية.

يعقِّد ظرف مهم، وهو مصالح القبائل، نشاط الملك عبدالعزيز لتعزيز مبادئ الرأسمال التجاري في الحجاز. إن تاريخ دخول الملك عبدالعزيز الحجاز في الجوهر هو تاريخ حملة القبائل النجدية، وبالدرجة الكبرى؛ على القبائل الحجازية البدوية، حيث كانت هذه القبائل مقطوعة الصلة عن العالم الخارجي. فكريًا، اتخذت الحملة شكلاً لصراع "المؤمنين"، "المخلصين لصفاء الإسلام الأول" مع من أفسدتهم البدع المختلفة والثقافات الغريبة عن الإسلام. أعلن الملك عبدالعزيز في بداية حملته عن رغبته في استعادة الدين الحنيف في البلاد المقدسة. وقد تكللت الحملة بالنجاح.

أسس الملك عبدالعزيز هيئة خاصة وهي "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وأُعلن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساسًا للدين. فما المعروف؟ هو طاعة الله والسعي

للتقرب منه، وكل ما يخالف ذلك يكون منكرًا، من واجب كل مسلم حث الآخرين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يُروى في الحديث أنه يجب تغيير المنكر "باليد" (أي بالجبر)، وإذا لم يستطع "فبلسانه" (أي بالقول والإقناع)، وعند الحاجة القصوى فقط يُسمح بالاكتفاء باستنكار الرذيلة "بالقلب". يعهد الدين إلى كل مسلم هذا الواجب، وبالتالي، لا نشك في وجوب اتباع ذلك للحكومات الإسلامية أيضًا. وانطلاقًا من هذا المبدأ تحمل مكافحة المنكرات طابعًا حكوميًا، وهيئة الأمر بالمعروف هي أداة تنفيذها. كانت الفكرة نفسها في وقتها تقع في أساس ديوان التفتيش.

ما وظائف ديوان التفتيش هذا؟ أصدره الملك عبدالعزيز في شهر أغسطس ١٩٢٧م (صفر ١٣٤٦هـ) ويفرض الإرشاد على الهيئة:

١ - إبلاغ السكان عن مواعيد الصلاة والتأثير على المتهربين وتوجيههم إلى أقرب مسجد.

٢ - مراقبة الأماكن التي تقع فيها أمور مخالفة للشريعة والأخلاق.

٣ - التأثير على الناس عن طريق حثهم على العدول عن الخرافات، المنكرات الأثيمة والانحراف عن الدين الحنيف.

٤ - منع إظهار الهرطقة أثناء الحداد والاحتفالات.

٥ - مساندة الضعفاء، ومساعدة الأرامل والعاجزين، وحماية الحيوانات.

أنشأ الملك عبدالعزيز لتثقيفهم دينيًا شيئًا شبيهًا بـ "مركز الدعوة" وأرسل ٥٠ داعية إلى القبائل المختلفة لنشر الدين "الحنيف".

يجتذب الملك عبدالعزيز إلى نفسه السكان من خلال تنظيم الجهاز الإداري وبالعمل لرفع المستوى الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يُضجرهم ويُبعدهم بهذه الإجراءات المحرجة. ومع ذلك، لا تُرضي هذه الإجراءات أولئك الذين يريدون أن يروها أكثر حزمًا وحسمًا.

يزداد تعقيد التناقضات ويهدد بنشوب النزاعات. فما المخرج من هذا الوضع؟

يحاول الملك عبدالعزيز أن يضع نظرية جديدة، وهي ما يسمى بنظرية "الدولة المعتدلة"، التي من المفترض أن تتجنب تطرّفات التعصب الديني، لكن مع البقاء على أساس الدين "الحنيف". ووفقًا لهذه النظرية التي تطورها "أم القرى" – الصحيفة شبه الرسمية للملك عبدالعزيز – على صفحاتها يسمح باستخدام كل المخترعات التقنية التي لا تعارض روح الإسلام، وإن لم يكن لها أساس في القرآن الكريم. وبهذا يُنشئ السعوديون ثقافة جديدة مغايرة تمامًا للثقافتين الغربية والشرقية، بل مطابقة مع ثقافة العصر الذهبي للإسلام، بحيث يستفيدون من تجربة الغرب التقنية مع بقائهم على أساس مبادئ الدين الإسلامي الحنيف. ("أم القرى" بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٤٦هـ/ ٣٠ سبتمبر من عام ١٩٢٧م).

يُفترض أن هذه النظرية سوف تعطي للملك عبدالعزيز الإمكانية لحماية الوسائل الضرورية لتطوير البلاد ثقافيًا (كالهاتف، السيارة... إلخ) من اعتداءات البدو، وفي الوقت نفسه اتخاذ بعض الإجراءات لمكافحة الانحلال. وبعبارة أخرى، يحاول الملك عبدالعزيز الإثبات نظريًا لسياسته الوسطية التي يسير عليها. وبهذه الصورة، يصعب التخمين الآن، إلى أي درجة سوف يستطيع الملك عبدالعزيز تصفية التناقضات المتزايدة؛ فهذا الأمر منوط بتلك السرعة التي سوف يعزز الرأسمال التجاري مواقفه في الحجاز، وبالدرجة التي ينضمّ نجد المتأخر إلى الاقتصاد العالمي، وحينها يستطيع الرأسمال التجاري إدخاله في مجرى تطوره(*).

(*) ما حدث في الأعوام التي تلت نشر هذا المقال في عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م أجاب على تساؤلات الكاتب، حيث تمكن الملك عبدالعزيز - رحمه الله - من تأسيس المملكة العربية السعودية والنهوض بها وعدم الإخلال بالمبادئ التي قامت عليها من حيث الاعتماد على الإسلام منهجًا وتشريعًا. ولم يكن للمال الدور الأساس كما اعتقد الكاتب؛ لأن النفط لم يبرز مصدرًا إلا في آواخر عهد الملك عبدالعزيز، أي بعد الحرب العالمية الثانية. وإنما كان الدور الأساس لسياسة الملك عبدالعزيز الحكيمة ومواقفه الحاذقة والأنسانية واستقلالية قراره وعلاقاته الذكية مع الدول الأخرى.